

الاتصال العمومي في الجزائر بين قناع الديمقراطية و واقع الأبوية الاستبدادية

أ.نسرین داودي - أ.د جمال بوعجيمي
كلية علوم الإعلام و الاتصال جامعة الجزائر 03

مقدمة:

تعرف العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الجزائر أزمة ثقة، بدأت تظهر أول بوادرها في السنوات الأخيرة، بعد اعتماد الحكومة السياسية التكتيم و السرية و كذا إعطاء معلومات ناقصة ومضللة، بخصوص أحداث مهمة تخص الشأن العام، بالرغم من ما يقتره الخطاب السياسي للسلطة الحاكمة بحق المواطن في الحصول والوصول إلى كافة المعلومات حول شؤون البلاد، والإشادة بدوره الجوهري في صناعة القرار عبر الأخذ برأيه والسعي لإرضائه، الأمر الذي ساهم في إحياء إشكالية الاتصال بين الحكومة والمواطن الجزائري، واحتدام النقاش حول أسباب ضعف فعاليته، ومحاولة فهم أسباب هذا الضعف سنلقي الضوء على أول وأساس عناصر العملية الاتصالية، ألا وهو المرسل أو القائم بالاتصال الذي يمثل في دراستنا هذه الحكومة الجزائرية.

فما هي مواصفات و طبيعة القائم بالاتصال و ما تأثير ذلك على عملية الاتصال العمومي في الجزائر؟

1. ماهية الاتصال العمومي:

يهدف تحقيق الحكم الراشد ومن أجل الاستجابة لتطلعات الشعب، على الحكومة أن تتبنى سياسة اتصالية تنفذ وفق إستراتيجية شاملة السير والجريان المتبادل للمعلومة، من أجل اعتماد سياسة لنشر الوعي العام، و كسب ثقة واندماج الشعب، سعيا لتحقيق التنمية والتطور الوطني.

فهو الاتصال الحكومي (هيئة الرئاسة، رئاسة الحكومة، الوزارات، المؤسسات العمومية الخ...) الذي يتمثل في عملية إعلام ونشر المعلومة لفائدة المواطنين. تتعلق هذه المعلومات بنتائج سياسات الحكومة المرتبطة بقراراتها السياسية، ويتم ذلك عبر وسائل الاتصال (الكبرى) كتقنية نشر كلاسيكية نمطية للاتصال العمومي⁽¹⁾.

والمهمة الأولى للاتصال العمومي هي تعريف المواطنين وإعلامهم بالسياسات العمومية الممارسة من طرف السلطة السياسية، حيث تنشر الرسالة أو المعلومة الحكومية في سياق يمتاز بالتعددية.

أما المهمة الثانية فهي مرتبطة بالرغبة في تغيير سلوك المواطنين، ويتعلق الأمر هنا بحملات التوعية والوقاية في المجال الصحي (الإيدز،

السرطان، ...)، أو ما تعلق بالأمن (العنف المنزلي، أمن الطرقات وحوادث المرور، ...)، أو تلك المرتبطة برهانات التنمية المستدامة. وأخيرا، فإنّ الاتصال العمومي يركّز على المعلومة الإدارية والمترتبة بالخدمة العمومية وتثمينها، ويتعلق الأمر بالاتصال الإداري الموجه للخدمة العمومية أو الاتصال الصادر عن إحدى المؤسسات الحكومية مثل وزارة الدفاع الوطني⁽²⁾. يهدف الاتصال العمومي إلى المنفعة العامة، فحسب "Pierre Zémor" فإنّ الصالح العام هو الخاصية التي تحدد طبيعة الاتصال العمومي".

ومنه فهو اتصال بعيد عن الأهداف التجارية، جمهوره المستهدف ليس المستهلك بل المواطن، فهو يستهدف أشخاص يتمتعون بحقوق وعليهم واجبات، وهو ما يبدو مستحيلا في البلدان غير الديمقراطية. كما ويظهر الاتصال العمومي حيث تختفي الدعاية. من أجل الوصول إلى تطبيق فعال وناجح للديمقراطية، كان لزاما على الحكومة التمكن من التواصل مع مواطنيها، فمن حق هؤلاء البقاء على اطلاع مستمر بمختلف القرارات الصادرة عن الهيئات الحكومية والمؤسسات الخدمية للدولة، لذلك يجب توفير المعلومات الصادقة، الدقيقة والحديثة عبر مختلف وسائل الاتصال الحديثة.

أ. مبادئ الاتصال العمومي:

يرتكز الاتصال العمومي كغيره من المجالات على مجموعة من المبادئ الجوهرية، فيقول "Marc Thébault" أنّ خليطاً من القليل من ما تعلّمه نظرياً وعشرون سنة من الممارسة في هذا المجال، ساعده على خطّ تسعة مبادئ للاتصال العمومي:

المبدأ الأول: الحتمية.

"لا يمكن أن لا نتصل" "on ne peut pas ne pas communiquer" تسجّل هذه المقولة قوّتها عندما يتعلّق الأمر بالاتصال العمومي، فمهمّة القائم بالاتصال العمومي هنا تحزّم عليه الصمت، حتى وإن استعمل السكوت أو عبارة "لا تعليق" كردّ؛ فهو فعل اتصالي. وأي حال من الأحوال هو يقول شيئاً.

المبدأ الثاني: الآخر.

الاتصال هو الذهاب إلى الآخر؛ إذن فهو الاعتراف به ثمّ تعلّم التعرّف عليه، وذلك لفهم طريقة تفكيره وإيجاد الوسيلة الأكثر فعالية للتواصل معه. وتقول "Dominique Wolton" في هذا الشأن "هناك دائماً شيء من الخسارة، شيء محبط في الاتصال، لكن هذه الحدود تمثّل وسيلة لإدراك أنّ الاتصال يعني وجود الآخر، وأنّ الآخر يبقى بعيد المنال، فالاتصال يحقق التقارب مع أخذ الحدود الحتمية التي لا يسمح بتجاوزها وإغائها في كل تقارب بعين الاعتبار، لأنّ الأمر الأكثر تعقيداً في الاتصال هو الآخر، فيصبح الاتصال؛ الذي يفترض به أن يقرب بين الأفراد، سبباً في ظهور ما يباعدهم.

المبدأ الثالث: الشمولية.

يقول "Pascal": "من المستحيل معرفة الأجزاء دون معرفة الكل، و لا يمكن أيضاً معرفة الكل دون معرفة الأجزاء بشكل من الخصوصية". فالرسالة وحدها لا تمثّل الاتصال، و لكنّ الاتصال هو؛ مضمون، معنى، علاقة وسياق، فالمضمون هو المعلومة، والمعنى هو طريقة صياغة المعلومة، أما السياق فهو يجلب زوايا جديدة لرؤية إضافية لتأكيد أو نفي الرسالة ككل.

المبدأ الرابع: الملائمة (Pertinence).

هذا المبدأ هو نتيجة مباشرة لسابقه، إذ لابد من وجود تناسق في عناصر العملية الاتصالية، ومنه فتحقيق التناغم والتناسق يحقق التوافق في الاتصال، وتظهر تلك الملائمة في السياق (أهمية المعلومة نفسها وطريقة صياغتها)، وفي العلاقة (أهمية زمن الاتصال الذي يختاره المرسل) (3).

المطلب الخامس: التوقيت (الزمن).

الاتصال مسألة مدّة وتسلسل زمني والرغبة في التواصل هو رغبة في بناء علاقة، وهذه الأخيرة تتطلب وقتاً لبنائها. وليسمح الزمن ببناء هذه العلاقة لابد من إتباع "عملية" "Processus"، وبما أنّ هدف الاتصال الجوهرية هو الذهاب إلى الآخر، أي خلق علاقة والحفاظ عليها، فإنّ ذلك يتطلب الوقت.

المطلب السادس: النسقية.

هناك ثلاث عوامل تجعل الاتصال العمومي في قلب الوظيفة النسقية المعقّدة، ولفهم أكثر سننطلق من التعريف التالي للنسق: "مجموعة عناصر متكاملة ومتفاعلة ومنظمة من أجل تحقيق هدف مشترك".

أولى تلك العوامل أنّ الاتصال العمومي يتواجد في قلب نسق مفتوح، وهو بطبيعته مفتوح على بيئته وفي حركة مستمرة، يبتغي الوصول إلى هدف.

ثانياً فإنّ الاتصال كونه غالباً ما يحمل خطاب التغيير، سيصطدم مع مقاومة أولئك (الموجودين في النسق)، الذين يبتغون بقاء الوضع على حاله.

وأخيراً، فإنّ الاتصال العمومي على علاقة تبادلية تكاملية مع القطاعات الأخرى (الأنساق)، في بيئته من مواطنين ومؤسسات المجتمع المدني.

المبدأ السابع: التفاعل.

علينا أن نحمي الاعتقاد السائد بأنّ: الاتصال الناجح هو الاتصال الذي يُصمِّت، لأنّ الاتصال هو الذي يجلب رد فعل (Feed-back)، فالاتصال في الواقع ما هو إلاّ سلسلة من الأفعال وردود الأفعال، قد تكون هذه الأخيرة ذكية، بناءً وواضحة، وأحيانا أخرى أقلّ ذكاءً، سلبية وغير واضحة.

المبدأ الثامن: المواجهة.

الاتصال العمومي هو مكان رمزي لالتقاء مختلف وجهات النظر والأفكار لنفس الظاهرة، فهو يجسّد منطق مواجهة الأنساق المختلفة، ومنه فهو ليس نفيا لوجود الاختلاف في الرأي وإنما قبول لمواجهتها ومناقشتها.

المبدأ التاسع: التوقع.

ردود الفعل أمر مفروغ منه ولا يمكن تجاهلها في عملية الاتصال العمومي، ومنه فإنّ مهمّة هذا الأخير لا تتوقف عند توصيل الرسالة إلى الجمهور وفقط، بل تتعدّى ذلك إلى توقّع ردود الأفعال وتحضير استراتيجيات للإجابة عليها⁽⁴⁾.

ب. ديمقراطية المعلومات كمدخل أساس للاتصال العمومي:

يمكن القول بأنّ الاتصال العمومي لا يمكن أن يقوم إلاّ تركزس مبدأ الانتقال من منطق السريّة إلى منطق المكاشفة، أي إلى منطق توفير المعلومة (التي هي عصب أي تواصل واتصال) وترويجها وتداولها، وضمان البلوغ إليها دون حجر أو حذر أو إكراه أو عناء، فلا بد من ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات، سيما ذات المصدر العمومي، ولكن أيضا إلى ضمان الحق في الإعلام بشقيه، الضامن لحرية الرأي والتعبير من جهة، والموفر لأدوات التصرف في ذات الحق من جهة ثانية.

خاصة مع تزايد الخطاب الرسمي، الممتطي لمبدأ الحكامة والشفافية والكاشفة والمجاهرة ومشاركة المواطنين في الشأن العام، كذلك التطلع إلى إقامة "حكومة وإدارة إلكترونية" شابكة للمؤسسات المركزية، والجماعات المحلية وما سواها من مرافق عمومية.

ولما كانت الدولة (ومرافقها المختلفة) هي المفعل الأساس لأي تواصل عمومي، فإنها باستمرار احتكارها للمعطيات العمومية والخاصة، وعدم إخضاعها لقانون يجبرها على توفيرها بالفضاء العام (أو على الأقل لمن يطلبها)، فإنها تبقي على التواصل مع هؤلاء من باب التمني الصرف.

فالمعلومات معطى كانت أم صوتا أم صورة أم كلها مجتمعة، هي مادة عملية الاتصال والتواصل و صلبها أيضا، سواء بين الأفراد والجماعات فيما بين بعضهم البعض، أو بينهم وبين المستويات (العمومية فيما يخصنا) المنتجة للمعلومات، والمخزنة لها بهذه الصيغة أو تلك. ولما كانت كذلك، فإنّ بلوغها والنفوذ إليها يفترض علميا ومن الناحية التقنية، ليس فقط ضمان ذات البلوغ عبر توفير البنى التحتية الأساسية لذلك، بل وأيضا توفيرها كمضامين ومحتويات مهيكلية يسهل استقراؤها، والتعامل معها واستغلالها في نهاية المطاف لهذا الغرض أو ذاك.

النفوذ للمعلومات عموما، والمعلومات العمومية بوجه خاص، عنصر جوهري للحق في الإعلام والاتصال؛ وهو المعنى الذي لا يمكن في غيابه للفرد أو للجماعة (في المجتمعات الديمقراطية على الأقل)، ممارسة الحريات العامة كاملة، والتي غالبا ما تكون مضمونة بالدساتير، وبالنصوص التأسيسية الكبرى.

وبالتالي، فهو الأداة الأساس العملية والإجرائية، التي تمكّن المواطنين (وقد تحصّلوا على هذا الحق) من مراقبة العمل الحكومي، ومعرفة كيفية وطريقة ولفائدة من تتخذ القرارات العمومية، وتعطيهم القدرة والسلطة للمشاركة أو المساهمة بالاقتراح، أو بالاحتجاج على ما يصدر عن الدولة ومرافقها من تدابير وقوانين، قد لا يرتضيها المواطنون، أو يرون فيها مساسا بحرياتهم أو بمواقع حالهم أو بمستقبلهم.

على النقيض من ذلك، فإنّ تدبير الشأن العام على خلفية من السريّة والتكتم، أو التخفي خلف القوانين القائمة لحجب المعلومة، من شأنه إعاقا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعطيل عملية النمو الاجتماعي والسياسي.

2. طبيعة النظام السياسي في الجزائر:

بالرغم من ما أقره دستور 1989 من تعددية حزبية، إلا أنّ الجزائر لا تزال تُحكم بفكر الحزب الواحد وبصورة التعددية، أي أنّ هذه الأخيرة ليست إلاّ تعددية شكلية وُجدت لتوحي بتحوّل الحكم إلى ديمقراطي، والواقع أنّ نظام الحكم في الجزائر هو حكم الحزب المسيطر، الذي يقر وجود أحزاب أخرى على الساحة السياسية لكنّه يحتكر السلطة لنفسه.

ويتميّز هذا النظام بكونه نظاما قريبا أبويا، يطرح الحاكم نفسه فيه على أنّه (الأب القائد)، وأنّ جميع أفراد الشعب هم أبنائه، وعليهم جميعا واجب تقديم الطاعة والولاء والخضوع له دوما، وفي الوقت ذاته ينتظر (الأب القائد) من أبنائه الولاء المطلق له⁽⁵⁾. ويظهر ذلك جليا في خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وكل من سبقوه، إذ يتكرر استعمال مصطلح "أبنائي .. بناتي" في مخاطبتهم للمواطنين إنّه إذن نظام أبوي استبدادي وتكون فيه العلاقة بين الرئيس والمرؤوس، "علاقة هرمية" وشكل من السيطرة الأبوية التي تفرز ثنائية من التسلط و الخضوع، بين الحاكم والمحكوم، حيث مازال الحاكم يستبد برأيه وإرادته المطلقة، فهو الرئيس والأب القائد، الذي يصدر الأوامر والنواهي وعلى الرعية والشعب أن يخضع لأوامره نواهي ويقول دوما: سمعا وطاعة!.

وليس من الصعب تأكيد ذلك حيث أنه توجد العديد من الأمثلة أشهرها؛ عندما سئل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة عن فتح السمع البصري للخواص، أجاب بصرامة وحزم يرفض أي نقاش، أنّ التلفزيون جهاز من أجهزة الدولة وحكر لها، ومن أراد أن يعبر عن رأيه فله الصحافة المكتوبة.

بهذه الطريقة، تنامي ثقافة الطاعة السياسية العمياء للقائد، فالولاء المطلق والطاعة العمياء هما المتوقعان من الطبقات الدنيا في التنظيم، يصبح هذا الموقف التراتبي كلي الوجود، هذه التراتبية الشاقولية للسلطة "من فوق - إلى تحت"، هي الأساسية على ما يبدو بالنسبة إلى مفهوم الاستبدادية⁽⁶⁾.

3. تأثير طبيعة النظام على الاتصال:

من ما سبق نفهم بأنّ النظام في الجزائر نظام أبوي استبدادي، وهذا الأخير يتصف بالشمولية و رفض النقد والحوار، حتى أنّ إحدى مميزاته هي الإدعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة التي لا سبيل إلى رفضها أو الشكّ فيها، أو مراجعتها ونقدها. فمن المعروف أنّ السلطة الاستبدادية غالبا ما تبحث عن الإنسان الضعيف الخاضع وتحاول تطويع عقله ضمنا لتطويع جسده، وتستخدم لذلك آليات مختلفة من بينها قتل البعد العقلاني النقدي وتحريفه، وتطوير مسلمات تبريرية، كنظرية المؤامرة والأعداء الجدد وغيرها، لخلق مسوغات تساعد على فرض قيود ومحرمات وعوائق، تقيد الفكر وتصيب عادات وأنظمة جديدة في قوالب جاهزة في البنية الذهنية، تقف سدا منيعا بمرور الوقت إلى تطويع الجسد وإخضاع العقل وإضعاف الإحساس بالمسؤولية⁽⁷⁾.

وهو تماما ما قام به النظام الجزائري قبيل رئاسيات أبريل 2013، حيث ركّز على تذكير المواطنين بمهوم العشرية السوداء وتخويفهم من الخطر الخارجي وتربص الأعداء للمساس باستقرار البلد، وإقناعهم بأنّ استمرار الأمن والأمان يتوقّف على تزكية النظام القائم ورفض التغيير. كذلك فإنّ هذه العلاقة التسلطية تلغي الحرية مثلما تلغي الحوار والتفاهم في السلطة، أي أنّها تلغي السياسة من حيث هي فعل حوار، فهذا النوع من النظم الأبوية التسلطية يحتكر الكلام باعتباره شرطا للاستقرار والاستمرار، ومن هنا الدور الذي يقوم به ما يسميه الكلام اللاحواري (المونولوج)، وفي جميع أشكال الخطاب البطريكي الحديث يظهر نمط الخطاب اللاحواري، في ميل أصحابه إلى استثناء المتكلمين الآخرين.

ينعكس ذلك في حالة الجزائر، على قرار السلطة بفتح "الحوار" مع الأحزاب الأخرى المعارضة من أجل إشراكها في صنع القرار من خلال الاطلاع على اقتراحاتها وسماع انتقاداتها، لكن ذلك كان عبر إرسال ملفات تحتوي على كل ما يريد كل حزب مناقشته واقتراحه إلى الهيئة الحكومية المكلفة بذلك، هذا "الحوار" أقل ما يقال عنه أنه يلغي كل شروط الحوار الحقيقي، تظاهرت فيه السلطة الحاكمة في الجزائر بأنها تريد أن "تستمع" للرأي الآخر في حين أنّها لم "تسمع" حتى أصوات أصحاب الرأي الآخر، وتظاهرت أنّها أعطت الآخر الكلمة في حين أنّها احتكرت الكلام، أنّت "الحوار" وختمته، وفي الأخير خرجت بنتيجة أعادتنا لنقطة البداية وهي أنّها وحدها تمتلك الحقيقة المطلقة. وخطورة الخطاب اللاحواري حين يسود المجتمع تبدو فيما يتعلّق بنظرية المعرفة، و ذلك فيما يتعلّق بطريقة إثبات الحقيقة أو تقدير صحة الوقائع، وبناء على ذلك لا يظهر في الكلام أو الكتابة على النمط اللاحواري هي أي شكّ أو تردد، فالحقيقة التي تؤكّد في الخطاب

اللاحواري هي الحقيقة المطلقة، المرتكزة أولاً وأخيراً على الوحي أو على الخيال الاجتماعي، وسيادة هذا الخطاب في المجتمع يعني في الواقع نفياً لخطاب الآخر.

وستنبئ هنا تشخيص "هشام شرابي" للمجتمع الأبوي العربي، حيث تتحكم السلطة في صياغة الخطاب الصادر عنها، والذي يتسم أساساً بأنه خطاب لحواري، بمعنى أنّ السلطة تزعم فيه أنّها تمتلك الحقيقة المطلقة، وينزع في نفس الوقت إلى رفض الاستماع إلى خطاب الآخر وإقصائه من الساحة تماماً، لندرك عمق الأزمة الديمقراطية التي يمرّ بها المجتمع العربي المعاصر⁽⁸⁾.

ومنه فإنّ إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي والجزائر، تكمن في التطبيق، ويمكن أن تحدد هذه الإشكاليات بما يلي:

١- ارتفاع نسبة الأمية وكذلك الجهل السياسي، ومؤسسات التوعية قليلة و هذا أمر لا يساعد على ممارسة حياة سياسية سليمة، وهذا ما يولّد أزمة فيحمل على القول: "إنّ حالة التخلف الاجتماعي والثقافي، وسيادة الأمية وبالذات لدى الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين، تقدم أرضية خصبة لهذه الأزمة، لأنّ هذه الحالة تجعل سواد الشعب خارج العملية السياسية، و تسهّل على القوى الحاكمة عملية تزييف الديمقراطية.

٢- يضاف إلى ما سبق إشكالية أخرى هي إشكالية الجمع بين السلطات، لأنّ الديمقراطية لا تقوم بشكل سليم إلّا على قاعدة عدم الجمع بين السلطات، لأنّ الفصل غير ممكن بحكم التكامل في الحالة القيادية بين السلطات وأعضاء مجالس الحكم، فالجمع بين السلطات يسهّل التلاعب بالقوانين، كما أنّه يحدّد القضاء لصالح أصحاب النفوذ، ويقود ذلك إلى الكبت وإلغاء المعارضة، التي تشكّل دور الرقيب لتحسين الأداء الحكومي.

٣- إنّ اتخاذ القرار في كثير من الدول العربية منها الجزائر يقتصر على قلة ممن هم في الموقع المسؤول والقائمين بأمر السلطة، ولا يتجاوز إلى إطار الشورى التي يشترك فيها أهل الاختصاص في الموضوع، أو مؤسسات المجتمع المدني التي سيقع على عاتقها غالباً أمر التنفيذ أو على الأقلّ ستسهم فيه، وهذا يجعل القرار أحياناً معبراً عن حالة أنانية أو عصبية، أو عن مصالح ضيقة، ولا يتخذ طابع الإحاطة بمصلحة المجتمع ككل.

٤- إنّ تعطيل دور المؤسسات في عمليات اتخاذ القرارات، أو أحياناً تجريد أو إلغاء المؤسسات نفسها يترك آثاراً سلبية، على واقع المشاركة السياسية من قبل السواد الأغلب من الشعب، ويكون ذلك بالتالي إضعافاً للديمقراطية.

٥- ولأنّ الشورى والمشاركة لا تتمان فإنّ التوافق بين الحكّام والشعب، أو بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية يُفتقد، وعندها يبدأ الخلل وتحصل الإساءة للحياة الديمقراطية السليمة⁽⁹⁾.

لكن لا بد من أن لا ينظر إلى استبدادية الدولة على أنّها فقط غياب الحريّات السياسية والمدنية، بل من حيث أنّها التنظيم والسلوك الفعلي للأنظمة الاستبدادية، ورغم أنّ هذه تتسم عادةً بافتقار الحريات والديمقراطيات، إلّا أنّ إنكار الحرية والديمقراطية يخدم غرضاً محدداً ألا وهو: الحفاظ على السلطة وهكذا، يمكن التساهل مع الحريات الشكلية بل يمكن حتى إجراء انتخابات (رغم أنّها غالباً ما تزور بشكل مسبق أو تشوّه)، طالما أنّها لا تهدد بإسلاك النظام بزمّام السلطة السياسية⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول، فإنّ هذه العلاقة التسلطية بين الحاكم والمحكوم في الجزائر تقوّي التنظيم البيروقراطي الذي يقوم على القمع والطاعة والخضوع، ويحوّل الأفراد إلى مجرد آلات بحيث تمسخ شخصياتهم وتغتصب حقوقهم، وبهذا المعنى فإنّ هذا النوع من الاستبداد لا يعني بلوغ الرشد وإنما اللارشد، الذي لا يحرر الإنسان، وإنّما يقيدّه بسلاسل من الجهل والخوف والخنوع، بحيث يفقد المرء الثقة والاحترام المتبادل مع الآخر، وهكذا يكشف النظام الأبوي عن وجهه الاستبدادي القمعي وترسيخه لقوّة الموروث التقليدية.

الهوامش:

1. www.etudier.com/dissertations/La-communication-gouvernementale/482221.html. 20/11/2014 à 20:24H.
2. www.cap-com.org/content/quest-ce-que-la-communication-publique. /20/11/2014 à 19:51H.
3. Marc Thébault, Les 9 principes fondamentaux de la communication publique (1ère partie), Publié le 8 janvier 2012, <http://thebaultmarc.expertpublic.fr/2012/01/08/les-9-principes-fondamentaux-de-la-communication-publique-1ere-partie/>
4. Marc Thébault, Les 9 principes fondamentaux de la communication publique (2ème partie), Publié le 16 janvier 2012, <http://thebaultmarc.expertpublic.fr/2012/01/16/les-9-principes-fondamentaux-de-la-communication-publique-2eme-partie/>
5. إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي/ البطريكي وتشكيل الشخصية العربية، الحوار المتعدّد، العدد 3881، 2012، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=328342>

6. مجموعة من الباحثين، ترجمة عبد الكريم ناصيف، علم النفس السياسي؛ أسس ثقافة أحادية وتعددية، إصدار ستانلي رينشون وجون دوكيت، الطبعة الأولى، سوريا، 2012، ص 169.
7. إبراهيم الحيدري، مرجع سابق.
8. السيد ياسين، تحديات النهضة الثقافية العربية، الأهرام الإلكترونية، 2010/02/18، <http://www.ahram.org.eg/archive/The-Writers/News/8117.aspx>
9. أسعد السحمراني، صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية، دار النفائس للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت، 2000، ص 74، 82.
10. مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص 171.